

DEMOCRACY  
REPORTING  
INTERNATIONAL



تقييم وضع  
الديمقراطية  
المحلية في  
بلدية "أريانة"  
- الملخص التنفيذي -

# أريانة

04

1. مقدّمة

05

2. نموذج تقييم وضع الديمقراطية المحلية والمنهجية

09

3. الدروس المستخلصة من تحليل السياق

10

4. حوصلة الركائز

10 | المواطنة والمساواة في الحقوق والنفوذ إلى العدالة في أريانة  
 12 | المؤسسات و مسارات التمثيل و المساءلة  
 14 | المبادرة والمشاركة المواطنة

15

5. الخلاصة والتوصيات

16   1. التمثيل	19   4. التفاعل	23   7. التضامن
17   2. المشاركة	20   5. الشفافية	24   8. المساواة بين الجنسين
18   3. المشروعية	22   6. المساءلة	

# مفردات

## 1. مقدمة

في إطار مشروعها حول دعم تطبيق دستور 2014، دعمت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI) خلال سنة 2019 إنجاز مشروع تقييم وضع الديمقراطية المحلية في بلديتين تونسييتين (بلدية أريانة بولاية أريانة وبلدية الحنشة بولاية صفاقس) وذلك بالاعتماد على المنهجية المعتمدة من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) منذ عام 2002 والتي طوّرت بشكل كامل على ضوء تجربتها في أكثر من 60 جماعة محلية في 10 دول مختلفة. تطلب الاعتماد الفعال لهذه المنهجية بذل جهد مهم لتنزيلها في السياق الذي تم القيام به بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة من أجل تطوير منهجية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA مع السياق التونسي.

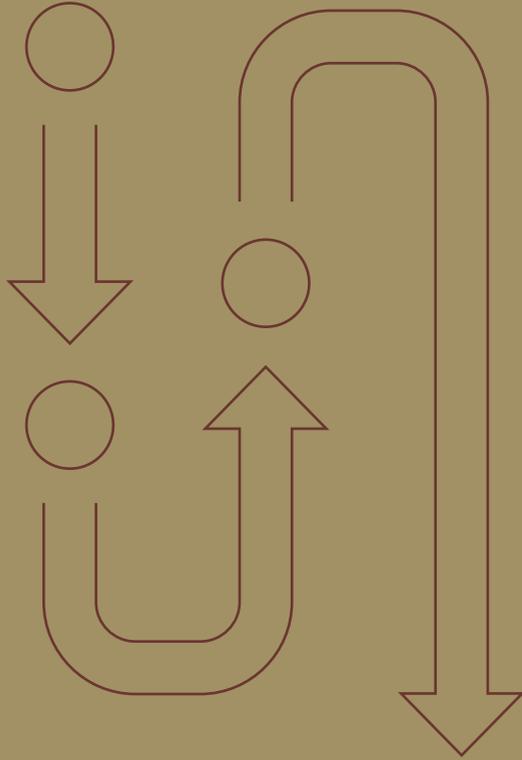
تقييم وضع الديمقراطية المحلية هو تقييم مواطني لمجموع الفاعلين الناشطين أو المتواجدين في المجال الترابي للجماعة المحلية، بما في ذلك المجتمع المدني والمنشآت والمؤسسات العمومية والسلطات اللامحورية... ويهدف التقييم إلى تعزيز الإصلاحات المجتمعية داخل الجماعات المحلية على أساس منهج تشاركي.

يتمثل تقييم وضع الديمقراطية المحلية في قياس مستوى الرقابة المواطنين على القرارات التي تتخذها السلطات المحلية من جهة، ودرجة المساواة بين المواطنين في ممارسة هذه الرقابة من جهة أخرى. وتهدف هذه المنهجية إلى ضمان تعزيز المبادئ التوجيهية للتقييم المتمثلة في: الرقابة المواطنين والمساواة السياسية، وإلى دعم مسارات تقييم الديمقراطية المحلية التي يقوم بها المواطنون والتي تدار محليا.

يضع هذا الإطار المواطنين في محور مسار التقييم بهدف خلق مبادرات سياسية يتم صياغتها محليا، وبرامج إصلاح بدناميكيات داخلية، مما يمهد الطريق لإجراء تقييم أكثر دقة للديمقراطية على المستوى المحلي.

فهو لا يَعدُّ طريقة كمية تسمح بالمقارنة بين البلديات التونسية، إذ لم يتم إجراء أية مقارنة بين البلديتين.

## 2. نموذج تقييم وضع الديمقراطية المحلية، والمنهجية



## نموذج تقييم وضع الديمقراطية المحلية والمنهجية

ويُعَدُّ هذا التقييم ذاتي ونوعي يقوده في كل بلدية فريق التقييم البلدي، ويقتضي جمع المعلومات وتحليلها وصياغة التوصيات.

يتم تنفيذ تقييم وضع الديمقراطية المحلية من خلال الخطوات التالية:

### 1. الإعداد والتخطيط

(اختيار البلديات، حشد الفاعلين، إرساء الهيكل التنظيمي، تشكيل الفرق وتدريبها، ضبط خطط العمل)؛



### 2. تصميم الأدوات

(أدلة التقييم، أدلة المقابلات، دليل تقييم البلديات)؛



### 3. جمع البيانات وتحليلها

(تصنيف البيانات، طرق جمعها، تحليل الأدبيات والاستشارات متعددة الأوجه والتوجهات، استخلاص النتائج)؛



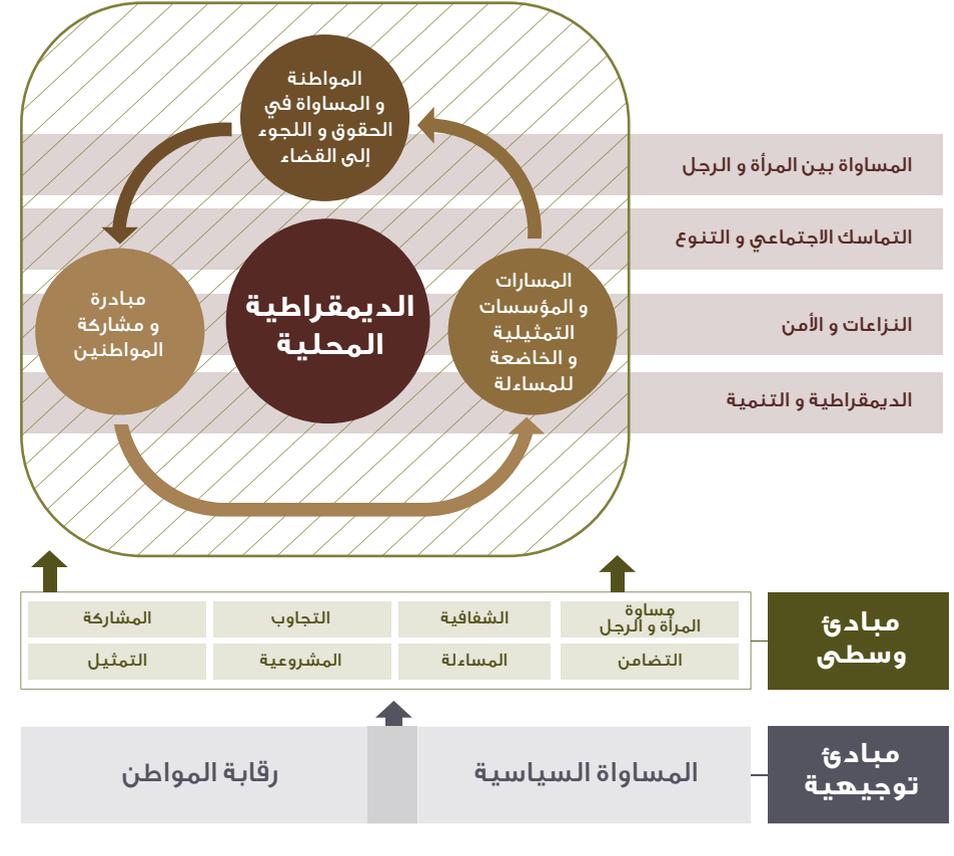
### 4. إعداد التقرير والمصادقة

(التحليل وصياغة كل ركيزة على حدة، توحيد التقرير الأولي، إعادة قراءة التقرير من قبل الأطراف المشاركة في التقييم ومن قبل قارئ من خارجهم، المصادقة عليه ضمن ورشة عمل مفتوحة، إعداد الصيغة النهائية للتقرير)؛



### 5. المناصرة والمبادرات المحلية والموازنة

(لقاء ونقاش محلي، تبادل الخبرات على المستوى الوطني، موازنة التمشي المتبع)



تم تحليل الركائز الثلاث على ضوء مبادئ توجيهية: الرقابة المواطنين والمساواة السياسية، واللذان ينقسمان بدورهما إلى 8 مبادئ وسيطة (التمثيل والمشاركة والمشروعية والتفاعل والشفافية والمساءلة والتضامن والمساواة بين المرأة والرجل).

تعتمد المنهجية على نمذجة للديمقراطية المحلية مبنية على ركائز ثلاث. أولاً، المواطنة والمساواة في الحقوق والعدالة. ثانياً، المؤسسات ومسارات التمثيل والمساءلة، ثالثاً، المبادرة والمشاركة المواطنين.

## سير مشروع تقييم وضع الديمقراطية المحلية في بلدية أريانة

✓ تمّ تقديم مشروع تقييم وضع الديمقراطية المحلية ومراحلها وتسييرها لرئيس بلدية أريانة. وإثر الحصول على موافقته، تمّ اختيار فريق التقييم البلدي. وبعد تكوينه حول المنهجية وتنزيلها في السياق، انطلق الفريق في الاعداد للخطوة التالية المتمثلة في جمع البيانات.

✓ مكّنت ورشة عمل جمع المعلومات، فريق التقييم البلدي من تقديم العناصر الأولى للإجابة عن الأسئلة المطروحة في دليل تقييم الديمقراطية المحلية التونسي ومن توفير التفاصيل اللازمة للتعمّق في الأبحاث المولية. مكّنت ورشة العمل أيضا فرصة لتحديد خطة التقييم البلدي.

✓ بعد هذه المرحلة التحضيرية، انصرف فريق التقييم البلدي إلى جمع البيانات. وتمّ إجراء أكثر من 20 مقابلة ثنائية مع مختلف ممثلي السلطات المحلية. وخلافا للمقابلات الفردية، تمّ اعتماد طرق أخرى لجمع البيانات، كتنظيم استبيان إلكتروني وإجراء مقابلة جماعية مع ممثلي المجتمع المدني.

✓ مكّنت البيانات المجمعّة من إعداد نسخة أولية للتقرير، وتمّت مناقشة هذه البيانات خلال ورشة عمل مكّنت عديد الفاعلين ودّعي إليها ممثلون عن

المؤسسات التي لم يتم استشارتها من قبل. ومثّل هذا اللقاء فرصة لإدراج البيانات غير المتوفرة وتلك التي تحتاج للتحسين والتعديل، ومكّنت كل هذه الأنشطة من تحديد البيانات التكميلية.

✓ بالتوازي مع ذلك، سنحت لأعضاء فريق التقييم البلدي فرصة التعرف على النظام اللامركزي الألماني وآليات المشاركة المواطنة، وذلك خلال زيارة دراسية إلى برلين طوال 3 أيام، مكّنت الفريق من الاستئناس بالتجربة الألمانية. أفضت التوصيات الصادرة عن ورشة عمل مكّنت عديد الفاعلين إلى إنجاز بحث وثنائي تكميلي وبعض المقابلات الإضافية. تمّت مناقشة النسخة الثانية من التقرير بين أعضاء فريق التقييم البلدي خلال ورشة، كما حدّد الأعضاء الجهات الفاعلة الرئيسية للقيام بالمراجعة والقراءة الخارجية.

✓ وتمّت مناقشة النسخة الثالثة للتقرير مع أعضاء فريق التقييم البلدي ومع المكلفين بإجراء المراجعات والقراءات الخارجية. أفرز هذا اللقاء المخرجات الرئيسية للتقرير التي تمّ تقديمها والمصادقة عليها خلال ورشة مكّنت عديد الفاعلين، وساعدت التعليقات المُقدّمة فريق التقييم البلدي في صياغة التوصيات المُدرجة في حوصلة التقرير. وانتهى بذلك المسار التشاركي.

## 3. الدروس المستخلصة من تحليل السياق

يغلب على بلدية أريانة الطابع الحضري، إذ تشهد زحفا عمرانيا هائلا وتركيزا للأنشطة التجارية. هذه الخاصية المشتركة مع بلديات أخرى، من شأنها أن تخلق من ناحية، ديناميكية في الحياة المحلية، ومن ناحية أخرى تعرّض البلدية للتلوّث والكوارث الطبيعية.

تماما وتعدّد في بعض الأحيان صارخة. نظرا لكونها مركزا إداريا وتجاريا، شهد قطاع الخدمات في البلدية تطوّرا ملحوظا منذ عقود على حساب القطاع الفلاحي والصناعي.

ويتكوّن المجلس البلدي المنتخب في 6 ماي 2018 من 36 عضوا (18 امرأة و18 رجلا) موزعين على 4 قائمات حزبية و9 قائمات مستقلة.

تتميز الجمعيات المتواجدة على التراب المحلي بكونها نشيطة، ويبلغ عدد الجمعيات المرسّمة في السجّل البلدي حسب الإدارة البلدية 38.

يُعتبر المتساكنون المستقرون في أغليتهم مسلمون سنّيون، مع وجود بعض العائلات اليهودية. أما بالنسبة للمتساكنين الأجانب الذين استقروا في التراب البلدي لأسباب مهنية، بشكل نظامي أو غير نظامي، فإنهم أساسا مسيحيون. واستنادا لكونها بلدية مركز الولاية، فإنها تُعتبر وجهة مفضّلة على الصعيد التجاري والصناعي.

تُعتبر بلدية أريانة في الواقع ضمن البلديات الأكثر ازدهارا في البلاد، حيث تُعدّد مختلف أوجه الفقر فيها سواء المتعلقة بالدخل أو السكن أو النفاذ إلى المرافق الاجتماعية الأقل انتشارا، ولكنّ أوجه الفقر هذه ليست غائبة

أولئك المنتمون للأحياء الميسورة أين تتواجد المدارس الخاصة. يشمل التفاوت كذلك القطاع العام، إذ أنّ المؤسسات التعليمية الثانوية النموذجية الثلاث لا توجد في الأحياء الشعبية.

ومقارنة ببقية البلديات، يُعتبر **النفاز إلى المرافق الصحية** في بلدية أريانة مرضياً عموماً، إلا أنّ ممثلي المجتمع المدني الذين تمّ الالتقاء بهم خلال التقييم يعتبرون أنّ مرافق الصحة العمومية المتوفرة في بلدية أريانة قليلة جداً.

**أما بالنسبة للنفاز إلى الضمان الاجتماعي**، فلا يتمتع العمال بصفة خاصة بالتغطية الاجتماعية؛ بالإضافة لتعرّضهم بشكل مفرط لمخاطر في مجال الصحة والسلامة.

تشكو البلدية، **على الصعيد البيئي**، من مشاكل كبرى في التلوّث والتغيّر المناخي. وتتسبّب موجات الحرّ التي أصبحت أكثر تواتراً وطولاً وكذلك فترات هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات التي تعقبها في عدم ارتياح المتساكنين.

تؤكد **البلدية انها تحترم دولة القانون والنفاز إلى القضاء**، من خلال الامتثال لمبدأ التسلسل الهرمي للقواعد عند المصادقة على قراراتها. إلا أنّ هذه القرارات شكّلت موضوع دعاوى عديدة من طرف الوالي أمام القاضي الإداري لإلغائها.

وتولى جميع **المستشارون البلديون** القيام بواجبهم في التصريح بمكاسبهم وبمصالحتهم.

تُعتبر ممارسة **الحقوق المدنية والسياسية** محترمة إلى حدّ ما على التراب المحلي، إذ ينشط الفاعلون المحليون بحرية تامة ويؤكدون أنهم يتمتعون بحرية الاجتماع والرأي والتعبير بشكل عام، كما يمارسون حقهم في التظاهر بشكل فعّال.

لئن تُحترم الحريات العامة بصورة فعلية بالنسبة للمقيمين بصورة شرعية، فإن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين، وفي إطار دعمها لممارسة حريات الرأي، والتعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع، داخل الجماعة المحلية من قبل جميع مكونات المجتمع، تضع البلدية بعض الفضائل العمومية على ذمة الجمعيات للقيام بمختلف أنشطتها.

وتجد النسوة أنفسهن في وضعية أمنية متدهورة تحوّل دون استغلالهن للفضاء العام بحرية وممارسة حقوقهن المدنية والسياسية.

بالنسبة **للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية**، فإن المعتمدية حسب البلدية قليلاً ما تتحمّل مسؤوليتها في مجابهة الفقر، إذ تُعوّل في هذا المجال على الجمعيات. تفترض مكافحة التمييز أيضاً اعتماد مقاربة شاملة للتهيئة العمرانية والتنمية المحلية. وقد صادقت البلدية على مخطط تهيئة جديد سنة 2017، وذلك بعد 36 سنة من اعتماد المخطط السابق سنة 1981.

أما بالنسبة **للنفاز للحق في التعليم**، يتّجه المتساكنون بشكل متزايد إلى القطاع الخاص، وخاصة منهم



## 4. حوسلة الركائز

### 1. المواطنة والمساواة في الحقوق والنفاز إلى العدالة في أريانة

إنّ مفهوم «المواطنة المحلية» في بلدية أريانة له دلالات مختلفة، إذ تتأسّس على حسب الفاعلين العموميين المحليين على حقوق المواطنين وواجباتهم، بينما يختزلها المتساكنون المحليون في الواجب المحمول على السلطات المحلية في توفير المرافق العامة الضرورية.

ويُفسّر تواصل الممارسات الاقصائية على التراب المحلي بفشل مختلف السياسات العمومية في التوقي منه والتصدي لأسبابه، ذلك أنّ ذوي الاحتياجات الخصوصية والمسنّين ومتساكني الأحياء الشعبية يعانون من عدم المساواة في النفاز إلى المرافق العامة.

ويتعرّض أفراد من «مجتمع الميم» (المثليون والمثليات ومزدوجو الميول الجنسي والعابرون والعابرات جندياً) أيضاً في تونس لتمييز أكثر فظاعة، سواء على المستوى القانوني أو الاجتماعي، سواء في البلدية أو في كل التراب الوطني. كما تُعتبر وضعية المهاجرين واللاجئين وعديمي الجنسية وطالبي اللجوء والوافدين محفوفة للغاية بالمخاطر، إذ يُواجهون إشكاليات متعدّدة على المستوى المحلي والوطني.

اتّفقت، عموماً، الجهات الفاعلة التي تمت استشارتها على اعتبار التعاطي المؤسساتي والمجتمعي لعدم المساواة والهشاشة والاقصاء يشوبه ضعف التنسيق من مختلف الجهات الفاعلة، وبالأخصّ منها العمومية.

وأعرب الفاعلون الذين تمّت استشارتهم عموماً عن استيائهم لنقص الوعي المواطني ولطغيان المصلحة الشخصية على المصلحة العامة لدى المتساكنين والمؤسسات داخل البلدية، ولا سيما فيما يتعلق بعدم إحترام قواعد المرور ورُكن السيارات واحترام الترتيب القانونية للبناء واستغلال الفضاء العام، وحماية البيئة.

يعتبر نشاط المجتمع المدني أنّ النظام القضائي نزيه، ويتمتّع بثقة مختلف الفئات المكوّنة للمتساكنين المحليين. لكن تبقى الاتهامات بتوظيف القضاء من قبل اللوبيات أو الأثرياء حاضرة في الرأي العام.

## 2. المؤسسات و مسارات التمثيل والمساءلة



بلغت نسبة المشاركة في **الانتخابات البلدية 2018** بأريانة 39,9٪، وهي نسبة أعلى من نسبة المشاركة على المستوى الوطني 35,6٪. بذلك يتحقق **التمثيل والاندماج** في المجلس البلدي بصفة جيدة. تضاعل وجود الشباب في المجلس البلدي مع استقالة بعضهم، والتي أدت في المقابل إلى وجود عضو من ذوي الإحتياجات الخصوصية.

على صعيد النزاعات، يُيسّر قرب البلدية من المحكمة الإدارية وتوفّر قضاة مختصين وذوي كفاءة بها النفاذ إلى القاضي الانتخابي، لكن هذا لا يحجب أن القضاء الإداري تنقصه الموارد البشرية والتجهيزات المناسبة. ووفقاً لتقرير الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري المتعلق بملاحظة الانتخابات البلدية في ماي 2018، تمتعت ولاية أريانة بتغطية إعلامية أعلى من المعدّل القانوني.

ومن حيث **تسييره**، يُعتبر المجلس البلدي بأريانة مستقرّاً من الناحية السياسية، وقد أُحدث 14 لجنة قارة، تترأس معظمها نساء. ولكن، امرأة وحيدة تترأس مجلس دائرة (المنزه) من بين الدوائر الأربعة. وبالرغم من اشتراط مجلة الجماعات المحلية على المجالس المصادقة على نظام داخلي، لم يصادق بعد المجلس البلدي على نظامه الداخلي، حتى بعد صدور الأمر حكومي المتعلق بالنظام الداخلي النموذجي. وتُعتبر البلدية مجهزة بما يكفي من معدات ليضطلع المجلس البلدي والدوائر بوظائفهم.

**أما بالنسبة للنجاعة والمسائلة**، يُلقى بعض الأعضاء المُنتخبون باللوم على الإدارة لعدم تعاونها معهم، وخصوصاً صلب اللجان. بينما يعتبر الإداريون، من ناحيتهم، أن بعض الأعضاء المنتخبين لا يعرفون في كثير من الأحيان حدود سلطاتهم ويتدخلون دون وجه حق في العمل الإداري.

أخذت **الأحزاب السياسية والمستقلون**، التنوّع الاجتماعي والاقتصادي والترابي بعين الاعتبار إلى حد كبير خلال انتخابات 2018، إلا أنّ السكان المحليون يؤاخذون غالبية الفاعلين السياسيين عدم تملكهم لرؤية طويلة المدى للبلدية.

تمتلك **الإدارة التنفيذية المحلية** موظفين أكفاء (في الشؤون القانونية والهندسة المعمارية والهندسة)، كما يمكن للبلدية الاعتماد على شركات مختلفة في مجال التخطيط العمراني. وبالرغم من تميّزها عن عديد البلديات التونسية، تعاني بلدية أريانة من نقص في الموارد اللوجستية والبشرية والمالية بما يسمح لها بالاستجابة لمختلف متطلّبات المتساكنين. من أجل ضمان التنفيذ الفعلي لقراراتها، أحدثت البلدية لجنة خاصة غير منصوص عليها في مجلة الجماعات المحلية تحت تسمية «لجنة متابعة تنفيذ القرارات» متكوّنة من مختلف الجهات الفاعلة (الشرطة البلدية، الشرطة البيئية، إدارة بلدية...).

يُعتبر مستوى ثقة السكان في السلطات التنفيذية متوسّطاً نظراً إلى أنّ جودة أنشطتهم المرتبطة بالمرافق الأساسية تبقى قابلة للتحسين. تُقرّ السلطات البلدية أنّ التنسيق مع السلطات

المركزية ينقصه التفاعل الناجع والتعاون. **أما من حيث التصرف المالي**، فقد خضعت البلدية لتدقيق خارجي قامت به وكالة التصنيف الوطنية PBR Rating، وحصلت على تصنيف B+ مع آفاق مستقرة. وقد سبق للمجلس البلدي أن طلب عن طريق المراسلات تدقيق تصرفه المالي وتقييمه منذ بداية مدّته النيابية إلى محكمة المحاسبات والهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية.

أما فيما يتعلّق **بالتواصل والشفافية**، تؤكّد عدّة جهات فاعلة محلية أنّ عقلية الانفتاح والحوار تسود البلدية. تسهر البلدية، في هذا السياق، على نشر المعلومات وجعلها متوفرة للمتساكنين من خلال جميع وسائل التواصل المتاحة.

يُطبّق المجلس البلدي **المنهج التشاركي** في برامج الاستثمار السنوية والإجراءات المنصوص عليها في مجلة الجماعات المحلية؛ إلا أنّ عدم صدور الأمر المتعلق بتطبيق الفصل 29 من مجلة الجماعات المحلية يمثّل عائقاً لتنزيل هذه المنهجية. كما أنّ عدم اهتمام شريحة من المتساكنين بأنشطة المجلس يشكّل عائقاً فعلياً للديمقراطية التشاركية.

تتميّز **علاقات الشراكة** بتنوّعها، فقد أطلقت البلدية بعض مبادرات للتعاون البلدي مع الجماعات المجاورة. ويُعتبر التعاون اللامركزي أحد نقاط القوة لبلدية أريانة نظراً لكثرة شراكاتها الخارجية وتنوّعها. كما وقّعت البلدية مجموعة من الاتفاقيات والشراكات مع العديد من المؤسسات والمنظمات الوطنية. إلا أنّ البيروقراطية وغياب الإطار القانوني الملائم يعيقان إبرام العديد من الاتفاقيات الأخرى.



### 3. المبادرة والمشاركة المواطنة

تُعتبر الجمعيات ناشطة للغاية ومنخرطة في الحوكمة المحلية، أما المبادرات الفردية للمواطنين فهي لا تزال محدودة. وتعدّ المبادرات المواطنة الجماعية عموماً فعّالة، ويلعب ممثلو الأحياء دوراً هاماً في حشد المواطنين خلال المنتديات التشاركية المنظمة في إطار برنامج الاستثمار السنوي.

الصحافيين ومهنيي قطاع الإعلام لقرية من العديد من المؤسسات الأمنية ولسهولة النفاذ إليه بفضل وسائل النقل المختلفة.

**أما بالنسبة للاستقلالية**، تنتمي أغلب وسائل الإعلام إلى القطاع الخاص، وبعضها ليس بمنأى عن التوظيف السياسي، ذلك أنّ البلدية لم تتردد في عديد المناسبات في التشكي من مؤسسة إعلامية أو صحفيين تولوا نشر أخبار زائفة ومسيئة ضد بعض المسؤولين المحليين.

**على مستوى الفاعلية**، لا تقوم وسائل الإعلام بالمهام الاستقصائية في مراقبة أنشطة السلطات المحلية ومختلف المتدخلين إلا بصورة عرضية.

**أما بالنسبة للتمثيل القائم على النوع الاجتماعي**، وكنتيجة لرئاستهن لعدة لجان، تتواجد المرأة في وسائل الإعلام من أجل تأمين تغطية أعمال لجانهن.

تعرض **تحركات المواطنين** في أريانة صعوبات أو قيود تتعلق بالنفاذ إلى الفضاءات والتجهيزات المتعلقة بالاجتماعات أو المظاهرات. يتم حشد المواطنين بالأساس على شبكات التواصل الاجتماعي، وخاصة الفايبيوك، وكذلك في أماكن التجمعات العامة مثل المقاهي والأسواق.

تحظى **المقاربة الشاملة** باحترام نسبي في المبادرات المواطنة، ويبدو أن المتفاعدين والمثقفين ومستخدمي الإنترنت هم الأكثر نشاطاً. أما الفئات الاجتماعية الأخرى مثل العمّال والمعوزين والفئات الهشة، فهي عادة ما تتجه إلى السلطات اللامحورية للتعبير عن احتجاجاتها.

وعلى **الصعيد الإعلامي**، تمارس العديد من وسائل الإعلام غير المحلية أنشطتها انطلاقاً من التراب البلدية، لكنها لا تؤمن تغطية إعلامية للأنشطة المحلية إلا بصفة عرضية. يُعتبر المحيط البلدي آمن لعمل

## 5. الخلاصة و التوصيات

يغطي هذا الجزء أهم ما جاء في محاور التحليل الذي أجراه الفريق البلدي للتقييم. يتطرق قسم الخلاصة إلى نقاط القوة والضعف لكل المبادئ الوسيطة من حيث تسيير الديمقراطية المحلية. بالنسبة للتوصيات، فهي موزعة بحسب الجهات المعنية حيث يتم التمييز بين تلك الموجهة إلى السلطات المركزية والأخرى الموجهة للفاعلين المحليين.

## 1. التمثيل

### الحصيلة

#### نقاط القوة

- مجلس بلدي تعديدي ومستقر بفضل اتفاقات الائتلاف.
- يؤمن المجلس البلدي إلى حد كبير وظائفه الرئيسية (الميزانية واللجان والرقابة على الجهاز التنفيذي).
- يحظى الفاعلون العموميون الراجعون بالنظر إلى الإدارات اللامحورية بتمثيل قوي على التراب البلدي.
- احترام قاعدة التناصف بين المرأة والرجل
- تنوع الخلفيات المهنية للمستشارين ومؤهلاتهم.

#### نقاط الضعف

- تمثيل ضعيف للأحزاب السياسية في المجلس البلدي بسبب أزمة الثقة في الأحزاب السياسية على الصعيد الوطني.
- تنوع محدود للفئات الاجتماعية والمهنية المختلفة داخل المجلس البلدي.
- إمام ضعيف بمجلة الجماعات المحلية من قبل المسؤولين المنتخبين
- تمثيلية الشباب بالمجلس البلدي في نقص مستمر
- نقص في تكوين أعضاء المجالس البلدية وتدعيم قدراتهم
- المناصب القيادية في جميع المستويات يظلم بها أعضاء الائتلاف الحاكم خاصة.
- ضعف الانسجام والتفاعل وتنسيق التدخلات بين المجلس البلدي ونواب الشعب.
- يمكن وصف المجلس البلدي بالنخبوي

### توصيات

#### الإطار القانوني والسلطة المركزية

- تعديل القانون الانتخابي من أجل اعتماد نظام اقتراع على الأفراد
- التسريع في إرساء المجلس الأعلى للجماعات المحلية.
- المصادقة على الأوامر التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية.
- توضيح دور نواب الشعب في تدخلاتهم على الصعيدين الجهوي والمحلي عبر تنقيح الإطار القانوني.

#### السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- إصدار النظام الداخلي للبلدية في أسرع وقت.
- من الضروري برمجة دورات تكوينية لأعضاء المجلس البلدي والإدارة البلدية حول دور المستشار البلدي.
- مراجعة مواعيد اجتماعات اللجان البلدية
- الحرص على خلق مناخ من الثقة من خلال إحكام التواصل على الصعيد الداخلي والخارجي.

## 2. المشاركة

### الحصيلة

#### نقاط القوة

- مستوى تعليمي مرتفع وتغطية جيدة للإنترنت على كامل المنطقة البلدية.
- النسيج الجمعياتي متنوع وناشط.
- حشد بين صفوف الشباب والنساء والأحياء الشعبية خلال المسار الانتخابي من قبل المجتمع المدني من أجل تعلم التربية المدنية بالتعاون مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- احترام المقاربة التشاركية في إعداد البرنامج السنوي للاستثمار.
- بذل البلدية لجهود محترمة لتشريك كافة الأحياء والطبقات الاجتماعية في المخطط الاستثماري السنوي.
- احترام السلطات العمومية المحلية والوطنية نسبيا الحريات المدنية
- درجة عالية من اليقظة من قبل المجتمع المدني والأحزاب ووسائل الإعلام تجاه مدى احترام السلطات العمومية للحريات المدنية في البلدية.
- توفير البلدية لفضاءات عامة مناسبة في جميع الدوائر.
- بذل جهد هام لنشر المعلومات البلدية حول القرارات النافذة أو المزمع اتخاذها.
- عقد العديد من الشراكات الرسمية بين البلدية والمجتمع المدني (محلي وإقليمي و وطني ودولي)

#### نقاط الضعف

- تدار النقاشات فقط على صفحة البلدية على الفايسبوك.
- تنتقد المعارضة تهميشها من قبل التحالف المسيّر للبلدية في اتخاذ القرارات.
- مشاركة غير شاملة للمتساكنين في مراحل إعداد البرنامج السنوي للاستثمار (مشاركة ضعيفة من الأحياء المهمشة)
- عدم وجود تحفيز متساكني الأحياء المهمشة والشباب للمشاركة في الشؤون المحلية
- تدني نسبة مشاركة المواطنين في اجتماعات اللجان البلدية.
- محدودية نشر المعلومات من قبل اللجان البلدية حول مواضيع اجتماعاتها ومواعيدها.
- عدم تشريك المواطنين في تقييم الحوكمة البلدية.
- اتهام السلط المحلية بإجراء توزيع غير عادل للتمويل البلدي للجمعيات.
- عدم التشاور مع المواطنين في المبادرات المشتركة بين البلديات.
- ضعف التنسيق بين أنشطة الجمعيات.
- ضعف تأثير المبادرات الجمعياتية (ضعف التواصل / نقص الترويج)
- عدم تنظيم أي استفتاء محلي حتى الآن

### توصيات

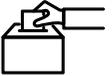
#### الإطار القانوني والسلطة المركزية

- سنّ قانون خاص بالتمويل العمومي الممنوح للجمعيات
- تعديل القانون الانتخابي لتوضيح الإجراءات المطبقة على الاستفتاء المحلي

#### السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- خلق مناخ من الثقة بين المواطنين والأعضاء المنتخبين من خلال اعتماد استراتيجية للتواصل
- مراجعة مواعيد جلسات الاستماع للمواطنين .

### 3. المشروعية



#### الحصيلة

##### نقاط القوة

- انتخابات محلية حرة وديمقراطية دون حصول نزاعات من شأنها اضعاف مشروعية النتائج.
- نسبة إقبال الناخبين (39.3%) أعلى من المعدل الوطني، إلا أنها تبقى ضعيفة نسبياً.
- للمواطنين ثقة في السلطة العمومية.

##### نقاط الضعف

- عزوف عام وكبير عن الاقتراع، وبأكثر حدة في الأحياء الشعبية
- تمثيلية ضعيفة للأحياء الشعبية في قوائم المترشحين (خاصة في المراتب الأولى).
- تهميش الأحياء الفقيرة خلال الحملة الانتخابية.
- عدم كفاية الموارد البشرية واللوجستية لتحقيق العدالة الانتخابية.
- احترام ضعيف لقواعد تمويل الحملات الانتخابية.
- يحدّ نظام استرجاع النفايات الانتخابية من النفاذ إلى حق الترشح بصفة مُنصّفة.
- مستوى رضا السكان نسبي عن العمل البلدي، بسبب بطء المشاريع، وعدم الوفاء بوعود الحملة والانتداب العام بوجود المحسوبة.

### توصيات

#### الإطار القانوني والسلطة المركزية

- مراجعة استراتيجيات الاتصال لتعزيز مشاركة المواطنين في الانتخابات.
- تدعيم المهام الرقابية لمحكمة المحاسبات والهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

#### السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- حث المواطنين على المشاركة في الانتخابات.
- تجاوز الانشقاقات والعمل مع جميع مواطني البلدية وليس مع مؤيدي القائمة الفائزة فحسب.
- تثمين العمل المُنجز من قبل المجتمع المدني في ملاحظة الانتخابات

### 4. التفاعل



#### الحصيلة

##### نقاط القوة

- توفر إدارات إدارية وتقنية ذات كفاءة واختصاص (معدل التأخير 20% يتجاوز بكثير المعدل الوطني)
- التفاهم والتعاون بين رئيس البلدية والجهاز الإداري
- غياب التأثير الحزبي على قرارات رئيس البلدية.
- التوافق الجيد بين البرامج الاستثمارية المدرجة في الميزانية السنوية والخيارات التي أفصح عنها المتساكنون أثناء الاستشارة حول برنامج الاستثمار السنوي
- السعي الفعلي للمجلس البلدي في توجيه جزء أهم من ميزانية البلدية إلى الأحياء المحرومة من التنمية المحلية
- حصول بلدية أريانة على درجة عالية (80%) في مقياس الأداء السنوي للبلديات التونسية.
- وعي البلدية بالقضايا البيئية.
- تغطية الأحياء الشعبية ومتطلباتها.
- التعاون بين البلديات والتعاون اللامركزي مرضي

##### نقاط الضعف

- نقص في البيانات الموثوق بها حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الخاصة بالبلدية ومختلف دوائرها.
- اختلال في توازن توزيع المهام بين مختلف المصالح وبين الموظفين الإداريين.
- تصدّع من حين إلى آخر في العلاقة بين أعضاء المجلس البلدي والإدارة البلدية، وقلّة التعاون بينهما، وتعاقب المشاكل وسوء التفاهم المتبادل، مما ينعكس على النشاط البلدي.
- قلة التنسيق والتعاون مع مصالح الدولة، خاصة فيما يتعلق بمقاومة التفاوت في الظروف المعيشية والهشاشة.
- نقص الرقابة الكافية والفعالة من قبل السلطات العمومية على التطور العمراني والذي يكتسي طابعا فوضويا في بعض الأحيان، مما يؤدي إلى زيادة التعرّض لعواقب تغيّر المناخ.
- غياب آلية مساءلة اجتماعية مواطنة.
- عدم نشر محاضر الزيارات التي تتم في إطار التعاون اللامركزي.
- محدودية تطبيق الميزانية الاستثمارية للبلدية.

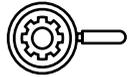
## توصيات

### الإطار القانوني والسلطة المركزية

- المصادقة على مجلة التعمير والتهيئة الترابية

### السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- وضع قاعدة بيانات وإحصائيات حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالبلدية.
- الحرص على أن يكون التصرف في الموارد البشرية أكثر فاعلية من خلال إعادة توزيع مسؤوليات الأعوان الحاليين وتمكينهم من التكوين.
- ضمان تنسيق أكبر بين البلدية والسلطات اللامركزية والمركزية لضمان نجاعة أكبر.
- تعزيز الحوكمة المفتوحة.
- تحديث البرامج الأيكولوجية والبيئية بعيدا عن المقاربة التقليدية (الطاقة الخضراء).
- اعتماد مفهوم جديد للتنقل: مسلك المترجلين، مسارات الدراجات، النقل المراعي للبيئة
- توفير مواقف للسيارات بالطوابق
- تحسين النقل العمومي.



## 5. الشفافية

### الحصيلة

#### نقاط القوة

- درجة عالية لمؤشر الشفافية (62%)، تحتل البلدية المرتبة 13 وطنيا.
- تولي كافة الأعضاء البلديين المنتخبين التصريح بمكاسبهم ومصالحهم وفقا

#### نقاط الضعف

- نقص تسليط الرقابة على قواعد تمويل الأحزاب السياسية (قضية وطنية).
- سوء التصرف في الصفقات العمومية فيما يتعلق بأجال التنفيذ

- بطء إجراءات الشراء وتعقيدها، مما يعوق مراقبة التصرف في المال العمومي
- محدودية نجاعة التواصل صلب اللجان البلدية.

- للتشريع الجاري به العمل.
- توقيع اتفاقية بين البلدية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
- اعتماد البلدية لمنظومات معلومات خاصة بالميزانية تحدد من مخاطر سوء التصرف.
- توفر محاسب عمومي متفرغ لحسابات البلدية
- إعداد تقرير في كل ثلاثية عن الوضعية المالية للبلدية وعرضها خلال اجتماعات المجلس البلدي.
- نشر محاضر اجتماعات المجلس البلدي على موقع البلدية.
- فتح مكتب النفاذ إلى المعلومة لأي طلب من المواطنين بخصوص الوثائق الرسمية، بما في ذلك المتوفرة أيضا على الخط.
- ارتفاع عدد مطالب النفاذ إلى الوثائق الرسمية من قبل مواطني أريانة.
- تنويع قنوات الاتصال من قبل البلدية مع العموم وتحسينها بانتظام.
- تغطية إعلامية جيدة للشؤون المحلية في أريانة من قبل وسائل الإعلام المحلية والوطنية.

## توصيات

### السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- مزيد تعزيز النشر الطوعي لجميع الوثائق المتعلقة بأنشطة البلدية
- تحسين البعد التواصل للجان
- نشر الأعضاء المنتخبين أو على الأقل رئيس البلدية تصريحاتهم بشكل طوعي.
- القيام بأنشطة توعوية لفائدة المجتمع المدني والمواطنين لممارسة حقهم في النفاذ إلى المعلومة.
- اعتماد تقارير ملاحظة المجتمع المدني والفروع الجهوية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات في الأنشطة التوعوية.

### الإطار القانوني والسلطة المركزية

- مراجعة الإطار القانوني لتمويل الأحزاب السياسية
- السماح للمواطنين بالتثبت في تصاريح المكاسب والمصالح

## 6. المساءلة

### الحصيلة

#### نقاط القوة

- يسمح الموقع الاستراتيجي لأريانة بالتمتع بالتغطية الإعلامية
- تسمح وسائل الإعلام باطلاع المواطنين على الأخبار المحلية
- يلعب الإعلام في أوقات الأزمات دور الوسيط ويوفر فضاء للنقاش مع المسؤولين المحليين ومساءلتهم.
- تضع البلدية على ذمة العموم آليات مختلفة لإدارة الشكاوى.

#### نقاط الضعف

- توتر المواطنين بسبب شبهات محاباة المجلس البلدي ورئيس البلدية لفائدة الفاعلين (الأفراد والمنظمات) المقربين من القائمة الفائزة.
- بطء الإدارة البلدية في معالجة شكاوى المواطنين.
- عدم إنشاء لجنة متابعة سير المرافق العامة، المنصوص عليها بالفصل 78 من مجلة الجماعات المحلية
- محدودية الوعي المواطني في مجالات معينة (مثل القواعد الصحية والبيئية، التصريح عن الدخل، الخلاص الجبائي الطوعي).
- وسائل الإعلام تنقصها القدرة على إجراء استقصاء حقيقي حول الشؤون المحلية.
- سجّلت بعض الانتهاكات ضد حرية الصحافة (الاعتداءات الجسدية واللفظية) وهي في ارتفاع منذ 2018.

### توصيات

#### الإطار القانوني والسلطة المركزية

- تعزيز دور الرقابة والمتابعة للهيئات والهيكل الرقابية المستقلة والمركزية قبل انتهاء كل مدة نيابية.

#### السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- إحداث لجنة متابعة سير المرافق العمومية (الفصل 78 من مجلة الجماعات المحلية)
- دعم قدرات الإدارة والأعضاء المنتخبين من خلال التكوين المستمر في المجالات القانونية والإدارية والمالية (الصفقات العمومية، قانون المالية).
- تشجيع تأسيس وسائل إعلام جمعياتية محلية
- تدعيم إذاعة الواب للبلدية لتكون أكثر فاعلية وقدرة على لعب دور الوساطة لرفع شكاوى المواطنين.

- إيلاء مزيد الاهتمام لحالات شبهات تضارب المصالح
- تعزيز دور المجتمع المدني في التفصي ومراقبة شؤون التصرف البلدي.

## 7. التضامن

### الحصيلة

#### نقاط القوة

- بذلت البلدية مجهودات أكبر للحد من عدم المساواة منذ سنة 2018 (السيما في برمجة الميزانية).
- أفضى المجهود الذي بذله الفرع الجهوي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى تحقيق مشاركة في الانتخابات دون عراقيل بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة
- تواصل دور منظمات المجتمع المدني في تقديم المساعدة الاجتماعية للفقراء

#### نقاط الضعف

- قوة النزعة الفردانية لدى المتساكنين، مما يحدّ من بروز المواطنة الفاعلة.
- ضعف التضامن واتساع الفجوة بين متساكني الأحياء الميسورة والفقيرة.
- تواصل شعور مواطني الأحياء الفقيرة والفوضوية بعدم المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- غياب الدعم الاجتماعي والقانوني للمهاجرين واللجئين.
- الشعور بالظلم الجبائي في صفوف دافعي الضرائب المحليين والموظفين بسبب خلاصهم للمعاليم الجبائية الكبيرة دون الحصول في المقابل على مرافق ذات جودة مرضية.
- لا تزال التغطية الاجتماعية غير متاحة للجميع، ولا تتمتع بعض الفئات (كبار السن، والعمال الفقراء) بقدرة كافية للحصول على حقوقهم.
- لا يزال حاملو الإعاقة والمسنون يتعرضون للتمييز الشديد في النفاذ إلى المرافق العمومية والحصول على المعلومات البلدية بطريقة تتلاءم مع وضعياتهم.
- تظل بعض الفئات السكانية مهمشة من قبل السلطات المحلية والدولة والمجتمع (المهاجرون، اللاجئين، المثليون والمثليات وذوي التوجه الجنسي المزدوج والعاثرون والعاثرات جندريا).
- حلول غير كافية للأحياء الشعبية والبنابات الفوضوية.

## توصيات

### الإطار القانوني والسلطة المركزية

- سنّ تشريع خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين.
- سنّ تشريعات أكثر مراعاة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالأقليات العرقية والجنسية.
- إدماج برنامج التربية المدنية والتربية على المواطنة الذي يراعي النوع الاجتماعي والأقليات والاختلافات في التعليم المدرسي

### السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- إحداث إحصاءات ذات صدقية ومحدّنة حول معدّل الفقر.
- دعم تدخل السلطات المحلية في حماية الأقليات العرقية من أي اعتداء مادي أو معنوي وتعزيز حقوقهم.
- إحداث قاعدة بيانات حول اللاجئين الذين يعيشون في التراب البلدي.
- القيام بمبادرات لمكافحة الاتجار بالبشر (وخاصة العمل في المنازل) والعمل غير المستقرّ للمهاجرين.
- القيام بمبادرات لمنع التسوّل المنظم واستغلال القصر.
- ضمان تعامل الشرطة مع المهاجرين بأقل عدوانية.
- تشجيع الشراكات بين المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية المحلية لتعزيز التربية على المواطنة.
- مراعاة الأشخاص الذين يعانون من الهشاشة وقلّة الحركة في كل مراجعة لمخطط التهيئة والتخطيط العمراني

## توصيات

### الإطار القانوني والسلطة المركزية

- فرض آلية قانونية لمتابعة مدى تطبيق التنصاف في المجلس البلدي إثر الانتخابات

### السلطة والجهات الفاعلة المحلية

- تعيين موظفين إداريين للجنة المعنية بالمرأة
- تبني رؤية للعمل البلدي تراعي مقارنة النوع الاجتماعي
- اعتماد ميزانية تراعي مقارنة النوع الاجتماعي وفق استشارة موجهة
- وضع سياسة اتصالية تراعي النوع الاجتماعي وذوي الإعاقة
- سنّ أحكام في النظام الداخلي تحدد نسبة دنيا للنساء في رئاسة اللجان
- تخصيص أماكن للرضاعة في المرافق الخاصة والعامة
- التكوّيف من عدد مؤسسات الحضّانة ورياض الأطفال البلدية
- إيجاد حلول لتنقل النساء المصحوبات بأطفال
- إنشاء مبيّئات للنساء العاملات
- تسهيل وتشجيع القروض لتمويل المبادرات النسائية
- مزيد الرقابة على ظروف العمل وأجور النساء العاملات (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مكتب التشغيل)

## 8. المساواة بين الجنسين ♀=♂

### الحصيلة

#### نقاط الضعف

- امرأة واحدة فقط ترأس دائرة بلدية.
- لا تزال الفتيات العمومية في البلدية غير آمنة للنساء، كذلك الشأن بالنسبة لوسائل النقل العمومي.

#### نقاط القوة

- إقبال النساء على التصويت في الانتخابات البلدية أعلى مقارنة بالرجال.
- تحقق التنصاف داخل المجلس البلدي وتولي النساء رئاسة أغلب اللجان.

أعدت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية هذا الدليل بدعم من :



أكتوبر 2020



مؤسسة المشاع الإبداعي  
نَسَبُ المَصْنُفِ، غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية

تصميم : LMDK Agency

## DEMOCRACY REPORTING INTERNATIONAL

**المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية**. منظمة غير ربحية ومستقلة وغير تابعة لأي حزب سياسي، يقع مقرها ببرلين في جمهورية ألمانيا الفدرالية. وتهدف المنظمة إلى تعزيز المشاركة السياسية لدى المواطنين وتدعيم مسؤولية الأجهزة الحكومية وتنمية المؤسسات الديمقراطية. وتدعم المنظمة المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز الحقوق الكونية لدى المواطنين ونعني بذلك حقهم في أن يشاركوا في الحياة السياسية داخل بلدهم مثلما أقر ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

للمزيد من المعلومات: [info@democracy-reporting.org](mailto:info@democracy-reporting.org)

**المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية**  
**مكتب تونس**

12 مكرر، نهج الرائد البجاوي،

المنزه الخامس، 2091 أريانة، تونس

T/ F: +216 70 74 15 88

[tunisia@democracy-reporting.org](mailto:tunisia@democracy-reporting.org)

[www.democracy-reporting.org](http://www.democracy-reporting.org)